في بيان بمناسبة العيد الوطني الـ46 للاستقلال الوطني

المؤتمر يجدد تمسكه بالمكتسبات الوطنية وحرصه على إنجاح مؤتمر الحوار

الـ30 من نوفمبر ترجمة منطقية لانتصار ثورة سبتمبر واكتوبر

نطالب الدولة والحكومة إيلاء أسر وأبناء شهداء ومناضلي سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر كامل الرعاية

نصر الاستقلال مهد الطريق نحو تجاوز الشعب لعهود التخلف والتمزق

تقدم المؤتمر الشعبي العام بأصدق التهاني والتبريكات إلى كافة أبناء الشعب اليمني الواحد وفي مقدمتهم اسر وأبناء شهداء ومناضلي الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر و30 نوفمبر، بمناسبة حلول الذكرى الـ46 للاستقلال الوطني المجيد وتحرر جنوب الوطن من الاستعمار البريطاني في الـ30 من نوفمبر عام 1967م. «الميثاق» تنشر نص البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي العام، بهذه المناسبة الوطنية العظيمة:

تحل علينا الذكرى الـ46 للاستقلال الوطني المجيد وتحرر جنوب الوطن من الاستعمار البريطاني في الـ30 من نوفمبر عام 1967م.

وبهذه المناسبة العظيمة- يتقدم المؤتمر الشعبي العام بأصدق التهاني والتبريكات إلى كافة أبناء الشعب اليمني الواحد وفي مقدمتهم اسر وأبناء شهداء ومناضلي الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر و30 نوفمبر .لقد مثل الـ30 من نوفمبر 1967م انتصاراً للشعب اليمني على الإمبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس فغابت إلى غير رجعة في فجر ذلك اليوم المجيد، ومثل ترجمة منطقية للانتصار الكبير لثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين ولتضحيات الشهداء والثوار والمناضلين الذين استطاعوا أن ينهوا الحكم الامامي الكهنوتي في شمال الوطن، ويطردوا المستعمر البريطاني من جنوبه في تلاحم عكس واحدية الثورة اليمنية ووحدة اليمن أرضاً وإنساناً.

لقد مهد نصر الاستقلال الذي حققه اليمنيون في 30 نوفمبر 1967م الطريق نحو تجاوز الشعب اليمني لعهود من التخلف والتمزق الذي فرض عليه من قبل النظام الكهنوتي في شمال الوطن والاحتلال البريطاني لجنوبه .لينجح في استعادة وحدته التاريخية وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م والتي حمل لواء تحقيقها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لتنتهي بذلك عقود من التشرذم والصراعات والحروب.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يحتفل مع جماهير الشعب اليمني بالذكرى الـ (46) لعيد الاستقلال الوطني 30 نوفمبر الذي يأتي متزامناً مع الذكرى الثانية لتوقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرب انتهاء مؤتمر الحوار الوطني ليجدد حرصه وتمسكه بالوقوف في مقدمة الصفوف دفاعاً عن مكتسبات الثورة اليمنية وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة اليمن ونظامها الجمهوري ونهجها الديمقراطي التعددي، باعتبار ذلك وفاء لتضحيات الشهداء الذين قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل اليمن واستقلاله ووحدته.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يؤكد وفاءه لقيم الثوار والمناضلين والشهداء ليجدد حرصه على إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وفقاً لمرجعياته المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وقراري مجلس الأمن 2014 و2051 والتي نصت جميعها على الحفاظ على وحدة وامن واستقرار اليمن، وبما يلبي تطلعات الشعب اليمني في بناء دولة مدنية حديثة قائمة على المساواة والعدل والحرية والديمقراطية.

ويجدها المؤتمر الشعبي العام مناسبة ليجدد وقوفه مع أبناء واسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر و30 نوفمبر ويطالب الدولة والحكومة بايلائهم كافة الرعاية والاهتمام.

المجد .. الخلود لشهداء الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وال30 من نوفمبر وشهداء مسيرتها الظافرة.

صادر عن المؤتمر الشعبي العام

صنعاء - الجمعة 29 نوفمبر 2013م

تعز تدشن مسيراتها الاحتجاجية للافراج عن «محمد منير»

تعز- أحمد النويهي

حمل المشاركون في المسيرة الاحتجاجية التي اقيمت أمس الأحد في مدينة تعز تضامناً مع اسرة المختطف محمد منير هائل وانطلقت من شارع جمال صوب مبنى المحافظة، حملوا الحكومة وأجهزتها الامنية مسئولية ما يحدث من انفلات أمني خطير والتداعيات المترتبة عليه وفقدان الشعور بالأمان لدى المواطن.

وطالب المشاركون في المسيرة- في بيان صادر عنهم من الدولة وأجهزتها المختصة سرعة العمل على الافراج عن المختطف محمد منير أحمد هائل واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاه الفاعلين، مؤكدين على ضرورة التزام الحكومة بالقيام بواجباتها الامنية ومسئولياتها اللازمة لحماية ارواح مواطنيها وأموالهم وأعراضهم، مطالبين بإعمال وتنفيذ القانون رقم (12) لسنة 94م بشان الجرائم والعقوبات والقانون رقم (24) بشان مكافحة جرائم التقطع والخطف.

وأشاد البيان بدور الخيرين من مشايخ وأبناء قبيلة مراد بمحافظة مأرب ومبادرتهم الطيبة في محاولة الافراج عن المختطف والتي لاتزال قائمة.. والتي تؤكد تمسكهم بالأعراف القبلية الاصيلة والأخلاق اليمنية الحضارية الرافضة لمثل هذه التصرفات..وأضاف البيان: (اننا على ثقة ان جهود هؤلاء الخيرين ستكون على مستوى مسئولية الالتزام بشرف الكلمة التي اعطوها والوفاء بالوعد الذي قطعوه على انفسهم وأنهم سيحافظون على مكانتهم الاعتبارية كمشايخ واعيان مسموعي الكلمة والرأي في عشيرتهم والتي تحترم القيم والأعراف اليمنية الاصيلة وتكبر رجالها وحكماءها).

وأكد البيان ان هذه المسيرة هى الاولى كتعبير عن الاحتجاج والرفض لظاهرة التقطع والخطف والذي يمكن ان تتكرر على أي احد من المواطنين في اية محافظة اذا لم تقم الدولة بمسئولياتها الامنية واللازمة، وذلك من اجل مطالبة الدولة باتخاذ الاجراءات للإفراج عن المختطف وضبط الخاطفين ومن اجل الدفع الايجابي بجهود الخيرين من ابناء قبيلة مراد.

وتمنى المشاركون بالمسيرة -في ختام بيانهم- ان تعقب هذه المسيرة سرعة الافراج عن المختطف حتى لا يضطرهم الى المزيد من الاجراءات التصعيديه خلال فترة زمنية متتابعة من خلال المسيرات الاحتجاجية الحاشدة على مستوى المحافظة وبقية المحافظات والتي يمكن ان تلحقها الدعوة الى الاضراب المدني السلمي الذي لن يقتصر على محافظة تعز وأبنائها في بقية المحافظات وإنما يتسع مداه ليشمل كل ابناء محافظات الجمهورية وصولاً الى الاضراب الشامل.

الشعيبي يوجه رسالة لـ«التوفيق» .. ودويد: «الرئاسة» لوحت بعقد صفقة

قال يحيى دويد -رئيس مكوني المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار الوطني، إن هناك أطرافاً تحاول إفشال مؤتمر الحوار وزرع الألغام في طريق المستقبل، داعياً إياها للعودة عن غيها وإجراء مراجعه صادقه لأدائها.

وأوضح دويد بأن الضجة المفتعله التي رافقت أعمال التصويت على تقرير فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والذي تم التصويت على ثلثيه، الأسبوع قبل الماضي، هي محاولات لإعادة تفصيله على مقاس بعض المكونات في مؤتمر الحوار الوطني التي تتهرب من كل خيار ديمقراطي سواء اثناء مؤتمر الحوار أو بعد هذا المؤتمر.

وأرجع دويد تقديمه استقالته من مؤتمر الحوار إلى قيادة المؤتمر الشعبي العام، إلى ما اعتبره انحرافاً لمؤتمر الحوار عن الأهداف والمبادئ الثمانية التي أنيطت به وحددها القرار الجمهوري رقم (30) لسنة 2013م.

وأشار دويد إلى أنه والكثير من أعضاء الفريق لا يعلمون حتى اللحظه بالأسباب والأسانيد القانونية التي أعطت لجنة التوفيق الحق في القرصنة على تقرير فريق المصالحه الوطنيه والعدالة الانتقالية.

موضحاً أنه فعلاً تم التصويت على عدد (107) مادة من مواد التقرير وعند الوصول الى المادة (108) والتي لا نعرف أي إنزال مظلي خارق للعادة.. وأي توجيه لايرد أنزلها على التقرير فجأة دون أن تكون محل نقاش على مدى سبعة أشهر من عمر مؤتمر الحوار الوطني.. والتي تضمنت إلغاء قانون الحصانه، وهو القانون الذي توافقت وصوتت عليه كل القوي السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وأعتبر من اعمال السيادة التي لا يجوز نقضه أو إلغائه أو الطعن فيه.

وأشار دويد إلى أن مكوني المؤتمر والتحالف رفضوا التصويت على هذه المادة بحكم ان هذا البند معلوم باليقين لدى الجميع بأنه يخالف المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

وأضاف: أنه ومع إصرار بعض المكونات وعلى رأسها مكون الشباب الذي يعتبر عصا المشترك التي يتكئ عليها ، تم الاحتكام الى هيئة الرئاسة ولجنة التوفيق لتقول رأيهما في مخالفة هذه المادة للمبادرة أم لا، وكانت المفاجأة والطامة الكبرى عند حضورهما وعدم قدرتهما على قول كلمة الحق.. فاقترحنا رفع نص المادة إلى رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني كونه المرجعية الأخيرة التي حددها الدليل التنظيمي لمؤتمر الحوار حتى يقول كلمته.. ومن ثم يستكمل الفريق اعمال التصويت على بقية التقرير بوجود هذه الماده أو بدونها.

وتابع دويد: لكننا صعقنا حينما عادت هيئة الرئاسة بعد يومين وهي تلوح بضرورة إجراء صفقة لإزالة هذه المادة من التقرير .. تقوم بموجبها بإعادة صياغة النصوص التي سبق التصويت عليها.. وإيجاد نصوص توافقية على المواد التي لم يستكمل الفريق التصويت عليها.. ويتم اعادة التقرير للفريق بشرط التصويت عليه حزمة واحدة وبالموافقة، مضيفاً أن غالبية أعضاء الفريق رفضوا هذه المسرحية الابتزازية الهزلية الانتهازية بشكل قاطع ورفضوا مصادرة إرادتهم وان تملى عليهم مخرجات مؤتمرهم قهراً الأمر الذي أدى إلى انسحاب هيئة الرئاسة ورفع الجلسة.

ونوه دويد إلى أنه ومن خلال ما نسمعه عبر وسائل الإعلام الرسمية يومياً وما يتواتر من أخبار عبر ممثلي بعض المكونات بأن لجنة التوفيق تسير في أعمالها يومياً ويتم تقاسم تقرير المصالحة والعدالة بين المؤتلفين.. وكل منهم يمنح صكوك الغفران للآخر، ليحولوه إلى قانون لـ(العدالة الانتقامية) من عدوهم الأوحد المؤتمر الشعبي العام، وقيامهم بتفصيل النصوص اللازمة لإرهابه.

وأشار دويد إلى أن الأدهى من كل هذا أن يصل التعنت والسفور والاستقواء والعنجهية بأنهم عاثوا بالتقرير بينما لا زالت النصوص الخاصة بالعزل والحصانة موجودة فيه.. وربما أنها ستظل وسيلة ابتزاز لأمور أخرى ابعد من مؤتمر الحوار.

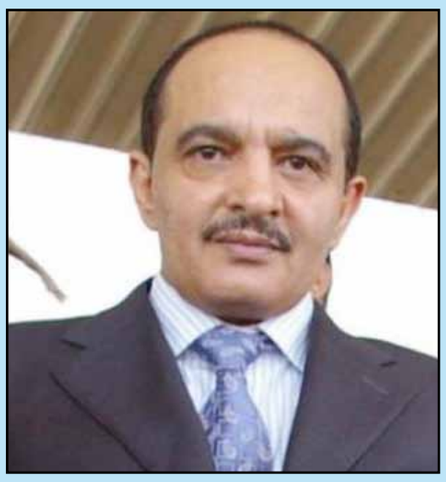

وتساءل دويد، عن أي نجاح مزعوم لمؤتمر الحوار الوطني يمكن الحديث عنه أمام كل هذه الممارسات اللاعقلانية والغير قانونية، وكل هذه الممارسات في الخروج عن المرجعيات ونقض العهود والمواثيق المشهودة، وعن أي ضمانات لتنفيذ مؤتمر الحوار بالإمكان الحديث عنها مع مثل هذا الصنف من الشركاء، ومع كل هذا الكم من الأحقاد والضغائن والكراهية ومحاولات الإقصاء والعزل والاجتثاث للآخر، وعن أي مصالحة وطنية نتحدث، وعن أي مخرجات آمنة للوطن يمكن الركون اليها ؟!!.

مشدداً على حق فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في التعبير عن إرادته من خلال تمسكه الكامل بنتائج التصويت التي سبق وأن أنجزت.. وعدم القبول مطلقاً بتغيير اي حرف واحد فيها، كما أكد التمسك الكامل باستكمال التصويت على ما تبقى من مواد التقرير بعد حذف كل ما يتعارض مع مرجعيات الحوار الوطني المتمثلة في المبادرة وآليتها المزمنة..معرباً عن ثقته بأن كل حر شريف صاحب إرادة في فريق المصالحة والعدالة، بغض النظر عن انتمائه السياسي سيرفض الاملاءات وهذه المصادره للإرادة والحقوق، مطالباً جميع هيئات مؤتمر الحوار الوطني عدم التعاطي مع هذا التقرير المختطف مطلقاً.

نص رسالة د. الشعيبي

أكد الدكتور يحيى الشعيبي- عضو لجنة التوفيق في مؤتمر الحوار، أن فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار حول المواد المختلف عليها.. من خلال إعادة التداول حولها للخروج بتوافق او التصويت عليها ورفع التقرير النهائي للجنة التوفيق.

وحث الشعيبي- في رسالة وجهها لأعضاء لجنة التوفيق، نشرت الأربعاء، حث اللجنة على إعادة المواد المتحفظ أو المعترض عليها الى الفريق، في حال فشلها في اتخاذ قرارات توافقية. «الميثاق»: تنشر الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات والأخوة أعضاء لجنة التوفيق ..

أودُّ أن أثمن صبركم وجلدكم خلال الأيام القليلة الماضية وأنتم تحاولون جاهدين الوصول إلى توافق حول المواد التي أسقطت أثناء التصويت أو المواد التي لم يتم التصويت عليها في فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وقد تمكنا من الوصول إلى توافقات حول بعض المواد وأخفقنا في مواد أخرى.. وعليه وحتى لا نتأخر في عرض التقرير على الجلسة العامة أود توضيح التالي كعضو بالإنابة في لجنة التوفيق عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي:

أولاً: أن من أهم مهام هيئة الحقيقة والمصالحة والإنصاف في قانون العدالة الانتقالية هو النظر في ملفات محطات الصراعات والحروب ما بين شطري اليمن سابقاً والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وكل ما يتقدم به أي فرد أو هيئة أو طرف إليها من خلال إعلان واضح المعالم ليتم دراستها عبر مختصين أكفاء والتحقق من ملابساتها وخلفياتها والانتهاكات المرافقة لها في مختلف الأحداث ومحطات الصراع وحتى صدور القانون لما من شأنه كشف الحقيقة، وأخذ العبر، ومعالجة آثار الانتهاكات، والاعتذار، ورد الاعتبار للضحايا، وجبر ضررهم، وتخليد الأحداث في الذاكرة الوطنية، واعتبار كل ضحايا الصراعات شهداء للوطن على طريق إغلاق جميع ملفات الصراعات السابقة وأحداث مصالحة وطنية تاريخية شاملة.

ثانياً: ان لجنة التوفيق مهمتها هو التوفيق بين أعضاء المجموعات في القضايا المختلف فيها وتقديم مقترحات لحل الخلافات والعمل على التشاور مع الأعضاء والمكونات في قضايا الخلاف لإيجاد رأي توافقي مما يعني بذل كل الجهود الممكنة للوصول الى قرارات توافقية.

ثالثاً: اللجنة قد توفقت في التوافق حول بعض المواد المختلف فيها وأخفقت في التوافق في بعض المواد الأخرى وذلك من خلال التحفظ أو الاعتراض.

وعليه وحتى لا نتأخر في عرض التقرير على الجلسة العامة فإنني أود التأكيد على أهمية اتخاذ التالي حتى ننجز أعمالنا:

1- إلغاء كل ما ورد في نصوص المواد التي لم يتم التوافق عليها تخالف مهام الهيئة المذكور أعلاه، مثل ورود نصوص تدعو الى المحاسبة والعقاب والملاحقة والمحاكمات والقضاء وغيرها.

2- إلغاء أي نصوص تمس قانون الحصانة الممنوحة وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية .

3- إلغاء أي نص يدعو الى العزل السياسي.

وإذا لم نتمكن من التوافق حول ما طرح أعلاه فيجب إعادة المواد المتحفظ أو المعترض عليها الى الفريق كونه الجهة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرار حول هذه المواد من خلال إما إعادة التداول حولها للخروج بتوافق او التصويت عليها ورفع التقرير النهائي للجنة التوفيق.

أ.د يحيى الشعيبي

عضو اللجنة بالإنابة